الجامعة الإفريقية العقيد أحمد دراية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية - قسم علوم التسيير
يوم دراسي حول :
" التحفيز الضريبي وعلاقته بالواقع الاستثماري في ولاية أدرار "
يوم 08 ماي 2007

بطاقة المشاركة :

الاسم واللقب : حوتية عمر
الرتبة : أستاذ مساعد المؤسسة : الجامعة الإفريقية بأدرار
الهاتف : 18 70 54 078 البريد الالكتروني رقم : Hotiamar@yahoo.fr

عنوان المداخلة : " الترويج لفرص الاستثمار ومحفزاته "

المحورين : الأول والثاني

ملخص المداخلة :

يشهد العالم تحولات سريعة وهامة أوجبت على الدول النامية انتهاج سياسات اقتصادية رشيدة ومرنة لتحقيق التنمية الاقتصادية ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية. وفي هذا الإطار سعت هذه الدول إلى تحسين مناخها الاستثماري وذلك لتشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي .

والجزائر باعتبارها إحدى هذه الدول عمدت إلى تطوير مناخها الاستثماري وتبني استراتيجية التحول إلى اقتصاد السوق عبر مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية تضمّنت أساسا مراجعة واصلاح النظام الجبائي من خلال تقديم مجموعة من الحوافز المالية وإصدار عدة قوانين تخص الاستثمار بمختلف أنواعه ، وإنشاء وكالات مساعدة لتطويره ، والتي شكلت في مجموعها أوضاعاً مواتية للاستثمار.

وبالنظر لأهمية مناخ الاستثمار في التدفق الرأسمالي، تبرز الحاجة إلى ضرورة التسويق والترويج للفرص الاستثمارية بغرض تعريف المستثمرين بمختلف المقدرات الاقتصادية المتاحة وحجم المزايا والحوافز المعتمدة . ومع دلك نجد أن عدة دول تخفق في التعريف بالأفكار الاستثمارية وتفوت بذلك على نفسها فرصا ثمينة.

ومن هذا المنطلق يمكننا أن نتساءل عن ماهية وأهمية الترويج للفرص االاستثمارية ؟ وعن آليات الترويج للمحفزات الاستثمارية بما فيها التحفيز الجبائي ، ثم إلى أي مدى يمكن لهيئات ترويج الاستثمار تزويد المستثمرين بالمعلومات التي تساعدهم في اتخاذ القرارات المناسبة ؟

أولا : فرص الاستثمار ومحفزاته

تسعى الدول إلى تحسين مناخها الاستثماري لتحقيق التنمية الاقتصادية ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية ، ومنها الجزائر التي قامت الجزائر بتطوير مناخها الاستثماري وتبني إستراتيجية التحول إلى اقتصاد السوق عبر مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية تضمّنت أساسا مراجعة وإصلاح النظام الجبائي

من خلال تقديم حوافز مالية وإصدار عدة قوانين تخص الاستثمار بمختلف أنواعه *، وإنشاء وكالات مساعدة لتطويره، والتي شكلت في مجموعها فرصا مواتية للاستثمار.

1- مفهوم الاستثمار:

يعد الاستثمار أهم العناصر المستهدفة لسياسة التحفيز باعتباره الدعامة الأساسية والأولى في تحقيق التنمية الاقتصادية, وهو ما يتطلب منا تحديد مفهومه والأساليب التحفيزية التي تمسه .

مفهوم الاستثمار: تتعدد الآراء فيما يتعلق بمفهوم الاستثمار, والسبب اختلاف طبيعية تخصص المعنيين.

فمحاسبيا الاستثمار هو: " قيم ثابتة مادية ومعنوية تكتسبها أو تنشئها المؤسسة ليس بغرض البيع أو التحويل, وإنما بغرض الاستعمال المباشر أو غير المباشر في العملية الإنتاجية, التجارية أو الخدمية."[1]

أما اقتصاديا فينظر للاستثمار على أنه اكتساب الموجودات المادية ، ومفهومه ماليا هو: " التعامل بالأموال للحصول على الأرباح وذلك بالتخلي عنها لحظة زمنية معينة ولفترة محددة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية, تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة, وعن عامل المخاطرة المرافق للمستقبل. "[2]

1-1- أهداف الاستثمار:

تشمل أهداف الاستثمار عدة نواحي: مالية ، اقتصادية ، اجتماعية وسياسية نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر :

- تكثيف الإنتاج من السلع والخدمات بزيادة القدرة الإنتاجية عن طريق عصرنة وسائل الإنتاج وبالاستغلال الأمثل للطاقات والقدرات الإنتاجية للمؤسسات مع تحسين للإنتاجية من حيث المرودية. - توسيع نشاطات المؤسسة بخلق مشاريع ووحدات جديدة واستحداث منتجات تدعم تواجدها في الأسواق.
- زيادة التصدير وتقليص الاستيراد.
- توفير مناصب شغل جديدة بشكل دوري.
- تحسين المستوى المعيشي, بتوفير بيئة اجتماعية ملائمة (إنشاء مراكز صحية, مخابر تحليلية,...الخ).
- استغلال قوي للموارد والثروات الداخلية.
- تحقيق الاستقلال الاقتصادي مع حرية القرار في توجيه النشاط الاقتصادي بعيدا عن أي ضغط أجنبي.

1-2- قرار الاستثمار:

يعد قرار الاستثمار من أصعب القرارات التي تواجهها المؤسسة الاقتصادية, لأن الخطأ فيه قد يكلف المؤسسة تواجدها, وكذا مستقبلها الاجتماعي والاقتصادي وحتى الاستراتيجي, لهذا من الضروري جدا أن يسبق اتخاذ قرار الاستثمار دراسة وافية لمرودية المشروع وللمحيط العام وللمخاطر التي ستعترضه, ويتم ذلك وفقا للعديد من المعايير والمقاييس وهي:

- دراسة المشروع . - دراسة المحيط .
- دراسة المخاطر التي تشمل : العمل ، السوق ، السعر، التنظيم ، و المخاطر المالية .

2- المناخ الاستثماري ودوره في ترقية الاستثمار:

يعبر المناخ الاستثماري عن مجموع الأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية والتي تأثر سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات، ويمكننا التمييز بين مناخ استثماري ملائم للأعمال وآخر غير ملائم. لذا نجد الدول والحكومات تعمل باستمرار على تحسين مناخها الاستثماري الذي يتكون من عوامل متفاعلة حتى وإن كانت غير متجانسة، يمكن إبراز أهمها كالآتي[1]:

- درجة الاستقرار السياسي: وهي مؤشر على درجة الثقة التي يوليها قطاع الأعمال للسلطات العمومية ومصداقية التزاماتها واستقرار تشريعاتها ، فالاستقرار السياسي ضمانة ضد مخاطر المصادرة، التأميم.. -

---

* من أهم هذه القوانين :قانون الاستثمار لسنة 1988 وقانون النقد والقرض سنة 1990 ، لتشجيع الاستثمار وترقيته ، وصدور المرسوم التشريعي رقم 93- 12 المؤرخ في 1993/10/05 ، حيث تم تحديد الإجراءات التحفيزية في المواد 17 إلى 19 ، وامتيازات للاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة في المواد 21 إلى 23 وأما بالنسبة للمناطق الحرة ففي المواد 26 إلى 33 .

[1] بوشاشي بوعلام ، **المنير في المحاسبة العامة** ، دار هومة. ط 1992 ص47.

[2] طاهر حيدر حردان ، **مبادئ الاستثمار** ، دار المستقبل- ط1997.ص 13-14

[1] قدي عبد المجيد ، دور الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة التحديات، الملتقى الوطني الأول حول فرص الاستثمار بولاية غرداية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – الواقع والتحديات – ، ملحق المعهد الوطني للتجارة بمتليلي ، 02- 03 مارس 2004.

درجة الاستقرار الاقتصادي: وتتعلق بمدى وضوح السياسة الاقتصادية المنتهجة ممثلة في مدى واقعية النظام الضريبي واعتداله، السياسة النقدية المنتهجة، كفاءة الجهاز المصرفي .....الخ.
- تكاليف عوامل الإنتاج : باعتبارها محددة لسعر التكلفة، ذلك أن القدرة على الاستمرار في ممارسة النشاط الاقتصادي مرهونة بمدى القدرة على المنافسة التي تعتبر التكلفة إحدى محدداتها.
- حجم السوق: كونه يعبر عن الطلب، ووجود مستوى كافيا من الطلب هو وحده المبرر لممارسة النشاط الاقتصادي، وهو لا يتوقف فقط على عدد السكان وإنما على قدراتهم الشرائية (متوسط الدخل الفردي).
- إمكانية الحصول على القروض والأموال تبعا لاحتياجات المؤسسات الاستثمارية /أو الاستغلالية. -
مستوى حجم الهياكل القاعدية: تعني توفر الهياكل القاعدية بالحجم والمستوى الملائم بما يساهم في تقليص التكاليف الأولية للاستثمار وتمكينه من الانطلاقة السريعة.
- القدرة على إدارة الاقتصاد الوطني : أي مدى قدرته على مواجهة والتصدي للتقلبات الاقتصادية بما تتخذه السلطات الاقتصادية اعتمادا على مجموعة من التدابير والإجراءات .
وهناك مناهج عديدة لقياس المناخ الاستثماري تهدف كلها إلى تحديد موقف السلطات العمومية المحلية من القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية، وتعكس الوضع الاجتماعي و السياسي القائم في البلد.

3- مفهوم التّحفيز للاستثمار :

" التّحفيز كمفهوم اقتصادي, مصطلح حديث نسبيا, يستعمل بصفة عامة للدلالة على الأساليب والطرق ذات الطابع ألإغرائي التي تتخذها السياسة الاقتصادية في نطاق التنمية للنهوض بقطاع معين"[1].
فسياسة التحفيز تمثل مجموعة من الإجراءات والتسهيلات ذات طابع تحفيزي, تتخذها الدولة لصالح فئة معينة من الأعوان الاقتصاديين بغرض توجيه نشاطهم نحو القطاعات والمناطق المراد تشجيعها وفق السياسة العامة التي تنتهجها الدولة لتحقيق أهداف إستراتيجية, تنمية الاستثمار, تشجيع الصادرات....
وللتحفيز أنواع مختلفة, يعتبر التحفيز الضريبي من أهمها, وهو:" جملة من الإجراءات والامتيازات ذات صبغة ضريبية تتخذها الدولة لفائدة فئة معينة من الأعوان الاقتصاديين لتوجيه نشاطهم بغرض ترقية قطاع أو منطقة جغرافية أو أي غرض آخر تمليه طبيعة السياسة الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة"[2].
ومنه فالتحفيز الضريبي ماهو إلا مجموعة تسهيلات تقرها السياسة الضريبية, في إطار الاختيارات الإيديولوجية والتنموية لتعبئة الطاقات المادية والبشرية, في اتجاه تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.

4- فرص الاستثمار :

للمحيط أهمية بالغة في إنشاء واستقرار المؤسسة مهما كان نوعها ، أو حجمها ، مما يفرض على المؤسسة ضرورة التعرف عليها بالبحث عن الفرص واستغلالها ومعرفة المخاطر وتجنبها ، ومن الفرص العديد المتاحة أمام المؤسسات نجد :

4-1- الحوافز الجبائية :

تشكل التحفيزات الجبائية أهم الفرص المتاحة في التشجيع على الاستثمار ، لذا يجب الأخذ بعين الاعتبار في قرار الاستثمار توجهات السياسة الجبائية, حيث تعتبر الامتيازات الضريبية من العناصر الهامة المشجعة لهذا القرار وهي تتخذ الصور التالية:
- **الإعفاءات**: يقصد بالإعفاء الضريبي, إسقاط دفع الضرائب على المكلف, سواء تم ذلك بشكلي كلي (جميع الضرائب), أو بشكل جزئي (بعض الضرائب فقط).
- **التّخفيضات**: من بين المشاكل التي تواجه الاستثمار هو ضغط العبء الضريبي, لهذا تعتبر التخفيضات الضريبية من الأدوات الناجحة التي اتخذها المشروع الجبائي لتخفيف العبء الضريبي سواء يتعلق الأمر بتخفيض معدل الاقتطاع أو بتخفيض الوعاء الضريبي.

---

[1] محزاوي علي. **مظاهر الجباية في الدول النامية وآثارها على الاستثمار الخاص من خلال اجراءات التحفيز الجبائي**.رسالة هامبتر جامعة الجزائر1992.1991ص91
[2] بليلة لمين. **السياسة الضريبية ضمن برنامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي**, حالة الجزائر لفترة 1989-1998 رسالة ماجستير جامعة الجزائر 1999ص53
[3] ناصر مراد. **تأثير النظام الضريبي على نشاط المؤسسة في ظل الاصلاحات الضريبية حالة الجزائر**.رسالة ماحستير.معهد العلوم الاقتصادية.جامعة الجزائر1997ص178

- **التخفيف من الحقوق الجمركية** : تعتمد تنمية اقتصاديات الدول النامية بالدرجة الأولى على الاستيراد لأنه هو من يوفر متطلبات الاستثمار من مواد أولية ووسائل تجهيز, ولأن الاستيراد مرتبط بالرسوم الجمركية, وحتى لا تكون هذه الأخيرة عائقا أمامه, وبالتالي أمام التنمية الاقتصادية, قدّم المشرّع تسهيلات تتمثل في تخفيف الحقوق الجمركية ويأخذ هذا التخفيف شكل تعويض مباشر, إعفاء, أو قرض ضريبي.

شهادات الاعتماد الضريبي المطبقة للاستثمار[1] : تمنح شهادات اعتماد ضريبي للمستثمرين للتخلص من بعض الالتزامات الجبائية كالضرائب على الدّخل أو على رقم الأعمال, الرسوم التجارية والضرائب المقتطعة من المنبع فيما يخص الحصص المُحوّلة للخارج.

4-2- حوافز ضريبية خاصة بالتصدير :

من بين العمليات الاقتصادية التي تولي لها الدولة عناية خاصة نجد التصدير, نظرا لدوره الرائد من حيث توفير العملة الصّعبة, لتحقيق بعض التوازنات الاقتصادية الهامة, ومن بين جملة الإجراءات التي اتخذتها الدولة لترقية التصدير وتنميته و هناك العديد من الامتيازات الجبائية ، تشكل حوافز تتعلق ب : الضريبة على الدخل ، حقوق الجمارك والحوافز المتعلقة برقم الأعمال .

4-3- حوافز ضريبية خاصة بالتشغيل :

يقصد بالتشغيل " توفير عدد من الوظائف ومناصب العمل في شتى ميادين النشاط الاقتصادي ومختلف مستويات العمل بالشكل الذي يلبي أكبر عدد من طلبات للقوة العاملة" .

ولتشجيعه اتخذت سياسة الحث الجبائي بعض الإجراءات من أهمها :

-التخفيض على الشخص المُشغّل،

- التخفيضات الضريبية للمؤسسات ذات الكثافة العمالية ،

ثانيا : ماهيـة الترويج للفرص الاستثمارية

نظرا لأهميـة منـاخ الاستثمار فـي التـدفق الرأسـمالي، تبـرز الحاجـة إلـى ضـرورة تسـويق وتـرويج الفـرص الاستثمارية بغرض تعريف المستثمرين بمختلف المقدرات الاقتصادية المتاحة والمزايا والحوافز المعتمدة.

1- مفهـوم الترويـج:

1-1- تعريف الترويـج[1]: يعرف الترويج للأفكار والفرص الاستثمارية بأنـه ذلك النشاط الذي يسلط الضوء على إمكانيات نجاح المشروع، والتي قد تبرز من خلال مستويات دراسات الجدوى. ووصل أطراف العلاقة الاستثمارية معا في سبيل إخراج المشروع حيز التنفيذ.

1-2- أهداف الترويـج : من خلال ممارسة وظيفة الترويج، تسعى الجهات المعنية للوصول إلى عدد من الأهداف، لعل أهمها ما يلي:

1- اجتذاب مستثمرين وطنيين وأجانب.

2- العمل على تعدد الشركاء المحتملين مع الشريك الوطني (عام أو خاص).

3- تثمين القدرات الاقتصادية وتوسيع القاعدة الإنتاجية.

1-2- أهمية الترويـج : ترتكز الحكومات والهيئات على جهودها الترويجية ذلك أنها تعتبر من أهم المحددات المساعدة على تدفق الاستثمار، كما أنها تساعد على خلق بعض التأثيرات الجانبية من خلال تطبيق جملة من الإصلاحات الهيكلية وتشجيع دور القطاع الخاص.

1-3- العناصر المكونة للترويـج: هناك العديد من العناصر المكونة لإستراتيجية الترويج، وأهمها :

أ- بناء الانطباع: ويشمل الإعلانات والعلاقات العامة والنشرات.

ب- توليد الاستثمار: ويستهدف ذلك قطاعات معينة للاستثمار.

ج- خدمـة المستثمر: ويشـمل التسـهيل علـى المستثمر للحصـول علـى كـل المعلومـات والتـراخيص والمـوارد الضرورية لمباشرة نشاطه.

---

[1] بن جوزي محمد، **الإصلاحات الجبائية وانعكاساتها الاقتصادية والمالية في الجزائر(1998-92)** رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ص 58.

[1] قويدري محمد والطاهر جعمات ، **"** منهجية ترويج الفرص الاستثمارية **"** ، الملتقى الوطني الأول حول فرص الاستثمار بولاية غرداية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- الواقع والتحديات ، ملحق المعهد الوطني للتجارة بمتليلي ، 02-03 مارس 2004 .

ويفضل تطبيق المكونات الثلاثة في آن واحد.
وتجدر الإشارة هنا إلى أنه بالقدر الذي تكون فيه هذه المكونات الثلاثة مرنة وقابلة للتكيف والملاءمة مع المستجدات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بالقدر الذي تكون مجدية ومحققة للأهداف المسطرة .

2- مرتكزات الترويج:

يعتمد الترويج للفرص الاستثمارية على عدة مرتكزات نوجز أهمها فيما يلي[1]:

1- إعادة دراسات الجدوى في مستوياتها المختلفة (الأولية والتفصيلية)، ذلك أن نتائج هذه الدراسات تفيد مدى نجاعة وقابلية تجسيد الفرص والأفكار الاستثمارية. ويشترط هنا أن تكون الدراسات على درجة عالية من الدقة والتفصيل حتى يمكن تجاوز كل الاختلالات.

2- تحديد وعرض الفرص الاستثمارية وإعداد ملفات المشاريع وذلك من خلال تنظيم وعقد الندوات الاستثمارية التي تهدف للتعريف بهذه الفرص. كما يمكن أن تساهم الأجهزة الرسمية مثل الوزارات والسفارات وغرف التجارة في التعريف بالفرص الاستثمارية.

3- إقناع الجهات المعنية والمهتمة بالمشروع. ويقصد بها الشريك الحكومي التقليدي والهيئات الإقليمية والقطاع الخاص والشركاء الأجانب.

3- الترويج الإلكتروني وأهميته :

إن ثورة المعلومات أضافت أسلوبا حديثا في كيفية أداء الأعمال اليومية والتجارية، حيث جعلت الإنترنت المسافات البعيدة تتقارب بنقرة على فأرة الحاسوب للوصول إلى بيانات تجارية واستثمارية.

ونتيجة لذلك بدأت الشركات والمؤسسات في إعادة هيكلة وهندسة أعمالها على مختلف المستويات، وخاصة على المستوى التسويقي واستخدام المعلومات في إنجاز أعمالها. وعليه يمكن للدول النامية الاستفادة من هذا الأسلوب الجديد لاستقطاب الاستثمار، حيث يوفر وسائل عديدة للوصول إلى المستثمرين المحتملين ويوفر لهم البيانات والمعلومات المطلوبة والتي عادة ما يجدون صعوبة في الحصول عليها.
وأصبحت مواقع شبكة الإنترنت للمؤسسات والهيئات المشجعة للاستثمار تزود المستثمرين بالمعلومات والبيانات الاستثمارية التي يحتاجونها حول المناطق والدول والتكتلات الإقليمية مثل[1] :

1. تحليل شامل لبيئة الأعمال.
2. اتجاهات الاستثمارات الواردة.المؤشرات الاقتصادية (معدل دخل الفرد، معدل التضخم...).
3. البيئة التشريعية وحوافز الاستثمار.
4. القوانين والإجراءات الضابطة للأعمال التجارية.
5. تحليل القطاعات المستهدفة وكلفة أداء الأعمال.
6. عرض للفرص الاستثمارية ذات الجدوى.
7. الخدمات التي تقدم للمستثمر.

وتفيد إحصائيات الشبكة العالمية للمعلومات الاستثمارية (الإبانت Ipanet) عن وجود أكثر من 125 هيئة تشجيع استثمار لديها مواقع على الإنترنت بالإضافة إلى أكثر من 140 مؤسسة إقليمية ومحلية. وتبرز أهمية هذه المواقع في اتخاذ القرارات الاستثمارية من خلال تزايد عدد زوار ومستخدمي مواقعهم.
لذلك تبرز بوضوح الفجوة الرقمية التي تدل على مدى تقدم البيئة التحتية للمعلومات والاتصالات بين هيئات تشجيع الاستثمار في الدول الصناعية والدول النامية، حيث يوجد أكثر من 120 موقع لدول غرب أوربا بينما يوجد 24 موقعا لدول إفريقيا وجنوب الصحراء (من إحصائيات 2001).
إن إنشاء هيئات تشجيع الاستثمار لمواقع شبكة الإنترنت عملية متواصلة ومتطورة باستمرار، وقد استخدمت بعض الهيئات الإنترنت بفعالية أكثر من غيرها خاصة في مجال التسويق الإلكتروني واستهداف المستثمرين المحليين من خلال توفير مواقع نحو معلومات وتحاليل شاملة ودقيقة.
وتحرص هذه الهيئات على التحديث الدوري والمنظم لموقعها الشبكي على الإنترنت لضمان تكرار زيادة المستفيدين منه. وهناك اهتمام متزايد بشأن فتح قنوات للاتصال مع المستثمرين المحتملين بإرسال النشرات الإلكترونية التي تحتوي على أحدث المستجدات الاقتصادية والتنظيمية والإدارية داخل الدولة وتستخدم بعض

---

[1] نفس المرجع ، ص 4 .
[1] نفس المرجع ، ص 5 .

الهيئات الموقع الشبكي لعرض واستلام نماذج وطلبات الحصول على تراخيص استثمارية أو البحث عن فرص استثمارية أو شركات محلية ترغب في إقامة شراكة. و تستفيد من هذه المواقع لرصد معلومات السوق للحصول للمستثمرين المحتملين واستغلال الكم الهائل من مصادر البيانات الموجودة لدى الشركات.

4- دور تكنولوجيا المعلومات في الترويج للاستثمار :

إن تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات يساهم مباشرة في الترويج للاستثمار، وفي تطوير أسلوب التسويق وهذا بدوره يساعد المؤسسات لتكون أكثر مرونة وفعالية ، مما يحتم الإفادة من إمكانية التفاعل المباشر مع تكنولوجيا المعلومات ككل والإنترنت خاصة وتوفير البيانات الحديثة بطريقة أكثر فعالية.

إن الإنترنت من وجهة نظر المستثمر عبارة عن وسيلة اتصال تخدمه في الحصول على البيانات الأساسية المطلوبة وتساعده في اتخاذ قرار تحديد أماكن الاستثمار بتكلفة أقل، كمعرفة حوافز الاستثمار والتكاليف الرئيسية لإقامة المشروع، حيث يمكن للمستثمر دراسة أماكن المشاريع الاستثمارية المحتملة من خلال صفحات الإنترنت قبل زيارتها.

الأسلوب الجديد في استخدام الإنترنت يدعم جهود هيئات تشجيع الاستثمار لتكون مراكز معلومات، وبالتالي فتح آفاق واسعة في قدرتها للوصول إلى المستثمرين المحتملين والتعاون مع الشركاء في الداخل والخارج.

ثالثا: الدور الترويجي للأجهزة والهيئات المكلفة بالاستثمار

أنشأت الجزائر العديد من الأجهزة والهيئات المكلفة بالاستثمار، والتي يبقى على عاتقها الدور الأكبر في الترويج للاستثمار ولمحفزاته .

1- دور الأجهزة المكلفة بالاستثمار في الجزائر:

تتمثل الأجهزة المكلفة بالترويج للاستثمار ولمحفزاته في :

1-1- **المجلس الوطني للاستثمار**[*] (CNI)، Le conseil national de l'investissement

يشرف عليها رئيس الحكومة ويضطلع بالمهام التالية:

- اقتراح إستراتيجية وأوليات الاستثمار.
- اقتراح تدابير تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات
- اقتراح إنشاء مؤسسات ووسائل مالية تتلاءم مع تمويل الاستثمار.

1-2- **الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وترقية الاستثمار**، Le ministre délègue : du chef du gouvernement chargé de la participation et la promotion de l'investissement

حيث تضطلع بالمهام التالية:

- تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير وتجسيد برامج الخوصصة.
- اقتراح استراتيجيات ترقية وتطوير الاستثمار.

1-3- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار[**] **(ANDI)** Agence national de développement de l'investissement : هي تحت إشراف رئيس الحكومة، ونظمت في شكل شباك وحيد (Guichet unique)

يضم مجموعة من الإدارات والأجهزة المعنية بالاستثمار مثل: بنك الجزائر، إدارة الضرائب، أملاك الدولة، إدارة الجمارك، البلدية، CNRC، ANEM، CALPI... وتضطلع بالمهام التالية:

- تستقبل وتعالج تصريحات الاستثمار.
- ترافق وتساعد المستثمرين في استكمال الإجراءات وإنشاء المشروعات الاستثمارية.
- تصدر قرارات منح المزايا والتحفيزات.
- تضمن متابعة الاستثمارات خاصة احترام الالتزامات الموقعة من قبل المستثمر.

1-4- **وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية** :

---

[*] أنظر الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 2001/08/20 ، المتعلق بتطوير الاستثمار ، المواد 18-21 .

[**] أنظر المرسوم التنفيذي رقم 01 – 282 المؤرخ في 2001/09/24 .

عد إنشاءها بمثابة نقطة تحول هامة في الاستثمار في الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، باعتبارها أحد الاستراتيجيات الرئيسية للتنمية الاقتصادية ، بغرض تشجيع الاستثمار.

1-5- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ [1]:

وضعت تحت تصرف رئيس الحكومة ، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة نشاطاتها ، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ولها فروع جهوية ومحلية ، ومن مهامها :

- تقديم الدعم والاستشارة لمستخدمي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعة مسار التركيب المالي وتعبئة القروض لمشاريعهم طيلة تنفيذ المشروع .
- توفير المعلومات الاقتصادية التقنية التشريعية التنظيمية لمستخدمي المؤسسات .
- تحديد المشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا .

1-6- الوكالة الوطنية لترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة ANPMI [2]:

أنشئت بمساهمة كل من برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI تنشط تحت وصاية وزير الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، وتتكفل بـ :

- إنجاز دراسات قطاعية من أجل التعريف بالمشاريع الصناعية التي تساعد على التكامل بين الصناعات الكبيرة والصناعات الصغيرة والمتوسطة .
- انجاز دراسات عامة لاقتراح محاور التنمية الهادفة إلى تدعيم النسيج الصناعي وتوسيعه .
- إنشاء بنك المعلومات الصناعية الخاص بالصناعات الصغيرة والمتوسطة لخدمة المتعاملين .

إضافة إلى ذلك هناك هيئات لا تقل أهمية عن الأجهزة السابقة، حيث تساهم بشكل فعال في الترويج للأفكار والفرص الاستثمارية وحشد رجال الأعمال الوطنيين والأجانب من أهم تلك الهيئات:

1- الغرف الجزائرية للصناعة والتجارة CACI. 2- الجمعيات المهنية والحرفية.

2- دور غرف التجارة والصناعة في الترويج:

تعتبر غرف التجارة كهيئات لا تستهدف الربح ، حيث أنها تقوم بتأدية هذه الخدمة لرجال الأعمال وذلك من خلال مجموعة من الأساليب لعل أهمها:

- جمع ونشر كافة المعلومات عن الفرص الاستثمارية المتاحة، وتزويد المستثمرين بكل ما يطلبونه من معلومات تجارية واقتصادية تخدم نشاطهم الاستثماري.
- دعم جهود تأسيس المشروعات الجديدة. - متابعة وتنظيم زيارات لوفود رجال الأعمال.
- إعداد الدراسات والبحوث الميدانية التي من شأنها تنمية وزيادة الاستثمارات، ومعالجة الفرص الاستثمارية، وتقديم المشورة الاقتصادية.
- أنشطة الندوات واللقاءات ومؤتمرات رجال الأعمال.

ويعتبر تنظيم هذه المؤتمرات والمشاركة فيها من أهم الأدوات، حيث يتم تبادل وجهات النظر ومناقشة مدى ملائمة الفرص الاستثمارية لأهداف المستثمرين.

الخلاصة :

من أجل تحسين الوضعية الاقتصادية وضعت الحكومة الجزائرية مجموعة من السياسات الإصلاحية التي تهدف إلى جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، بالإضافة إلى التحسين الدائم لمناخ الاستثمار، والتي لم تحقق كل أهدافها المرجوة ، ولتفعيل ذلك يتطلب تبني برنامجً خاصً ومتميزً للترويج للاستثمار والذي يعتمد على مجموعة من الركائز الأساسية أهمها:

- إعادة هيكلة قطاع الترويج وتكوين فريق عمل متخصص بمختلف الهيئات والأجهزة المكلفة بالاستثمار
- إنشاء وحدات جديدة للبحوث الترويجية ومتابعة المستثمرين، وخدمات التيسير على المستثمرين الجدد، بالإضافة إلى خدمة معاونة المستثمرين القائمين على حل مشاكلهم.
- التعاون مع غرف التجارة الأجنبية وجمعيات المستثمرين في الجزائر على حل مشاكل المستثمرين القائمين.
- التعاقد مع شركة دولية لتنفيذ برنامج التسويق والدعاية للاستثمار في منطقتي الخليج العربي وأوروبا

---

[1] أنظر المرسوم التنفيذي رقم 96-1996 المؤرخ في 1996/09/08 .

[2] أنظر المرسوم التشريعي رقم :92-283 مؤرخ في 1992/07/06 .

- حضور المؤتمرات الدولية والمنتديات وورش العمل، والمناسبات الترويجية .

- بدء تطبيق أسلوب الترويج المباشر الذي يعتمد على لقاء المستثمرين بالخارج ومتابعتهم بشكل فردي.

- إصدار دراسات متخصصة وشاملة لأهم القطاعات والصناعات الإستراتيجية في الجزائر .

- إعداد مطبوعات جديدة عن فرص ومزايا الاستثمار في الجزائر والتعاون مع الوزارات المعنية بالاستثمار على نشر المعلومات على بوابة الاستثمار على شبكة المعلومات الدولية.

- العمل على تحسين مناخ الاستثمار وتبسيط إجراءاته .

الهوامش وقائمـة المراجـع :

* من أهم هذه القوانين : قانون الاستثمار لسنة 1988 وقانون النقد والقرض سنة 1990 ، لتشجيع الاستثمار وترقيته ، وصدور المرسوم التشريعي رقم 93- 12 المؤرخ في 1993/10/05 ، حيث تم تحديد الإجراءات التحفيزية في المواد 17 إلى 19 ، وامتيازات للاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة في المواد 21 إلى 23 وأما بالنسبة للمناطق الحرة ففي المواد 26 إلى 33 .

(1) بوشاشي بوعلام ، **المنير في المحاسبة العامة** ، دار هومة. ط 1992 ص47.

(2) طاهر حيدر حردان ، **مبادئ الاستثمار ،** دار المستقبل- ط1997.ص 13-14

1 قدي عبد المجيد ، دور الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة التحديات، الملتقى الوطني الأول حول فرص الاستثمار بولاية غرداية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – الواقع والتحديات – ، ملحق المعهد الوطني للتجارة بمتليلي ، 02- 03 مارس 2004.

(1)محزاوي علي. **مظاهر الجباية في الدول النامية وآثارها على الاستثمار الخاص من خلال إجراءات التحفيز الجبائي**.رسالة هامبتر جامعة الجزائر1992.1991ص91

(2)بليلة لمين. **السياسة الضريبية ضمن برنامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي**, حالة الجزائر لفترة 1989-1998 رسالة ماجستير جامعة الجزائر 1999ص53

(3)ناصر مراد. **تأثير النظام الضريبي على نشاط المؤسسة في ظل الإصلاحات الضريبية حالة الجزائر**.رسالة ماحستير.معهد العلوم الاقتصادية.جامعة الجزائر1997ص178

(1) بن جوزي محمد- **الإصلاحات الجبائية وانعكاساتها الاقتصادية والمالية في الجزائر لفترة(1992-1998)** رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ص 58.

1 قويدري محمد والطاهر جعمات ، **"** منهجية ترويج الفرص الاستثمارية " ، الملتقى الوطني الأول حول فرص الاستثمار بولاية غرداية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- الواقع والتحديات ، ملحق المعهد الوطني للتجارة بمتليلي ، 02-03 مارس 2004 .

1 نفس المرجع ، ص 4 .

1 نفس المرجع ، ص 5 .

* أنظر الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 2001/08/20 ، المتعلق بتطوير الاستثمار ، المواد 18-21 .

** أنظر المرسوم التنفيذي رقم 01 – 282 المؤرخ في 2001/09/24 .

1 أنظر المرسوم التنفيذي رقم 96-1996 المؤرخ في 1996/09/08 .

1 أنظر المرسوم التشريعي رقم :92-283 مؤرخ في 1992/07/06 .